

المملكة المغربية
+٠٧٨٨٤٦ | ٨٤٧٠٤٥



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
٠٥٧٧٤٤٤ | ٠٥٧٧٧٧٧ | ٠٥٧٧٧٧٧ | ٠٥٧٧٧٧٧ | ٠٥٧٧٧٧٧ | ٠٥٧٧٧٧٧ | ٠٥٧٧٧٧٧ | ٠٥٧٧٧٧٧

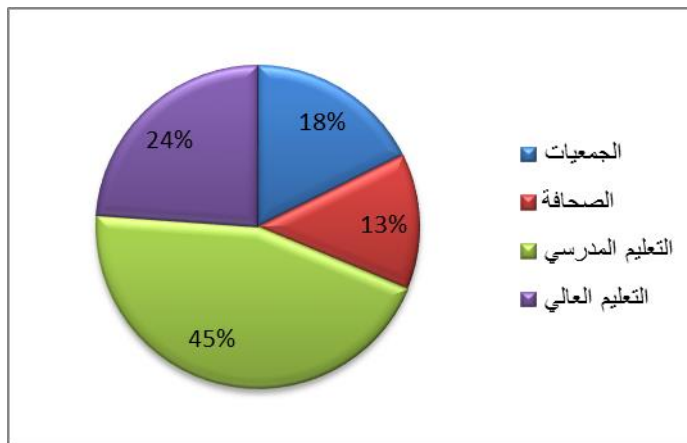
**تقرير لقاء الحوار الجهوي
لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
جهة فاس بولمان
16 أكتوبر 2014**

إعداد المقررين:

سلمى شمسي – وائل بنعبد العالي

معطيات إحصائية حول اللقاء

- عدد المدعوين للقاء: 226، علاوة على أعضاء المجلس (4) المؤطرين لأشغال اللقاء؛ المشاركون (11) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي (3)، فريق الدعم من مؤسسة مسجد الحسن الثاني ومن ولاية الدار البيضاء (5)؛
- عدد الحاضرين: 226، نسبة الحضور: (75%)
 - ✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء: 109
 - ✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): 24
 - ✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): 28
 - ✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): 6
 - ✓ الأحزاب السياسية: 8
 - ✓ النقابات: 8
 - ✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): 14
 - ✓ الصحافة الجهوية والمحلية: 33
 - ✓ مثقفون وفنانون: 4
 - ✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): 2
 - ✓ جمعيات المجتمع المدني: 7
 - ✓ فريق التأطير والتنظيم: 18.
- زمن اللقاء:
 - بداية اللقاء: 9 و30 د صباحا؛
 - اختتام اللقاء: الساعة 5 و15 د مساء؛
 - استغرق اللقاء إجمالا حوالي 7 ساعات ونصف، مع توقف للغداء، خصص منها حوالي 6 ساعات وربع للنقاش وساعة لإلا ربع للعروض والمداخلات التأطيرية للمجلس.
- المناقشة: تخلل المناقشة 91 تدخلا يتوزعون كما يلي:
 - ✓ 43 تدخلا في الفترة الصباحية، و48 في الفترة الزوالية
- المساهمات المكتوبة: توصل فريق التأطير ب (44) مساهمات مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون



سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة فاس بولمان يوم الخميس 16 أكتوبر 2014، بقصر المؤتمرات بمدينة فاس.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 231 مشاركة ومشارك من مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم مسؤولون وفاعلون إداريون وتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والثقافة، والصناعة التقليدية، والتعاون الوطني، بالإضافة إلى التلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنون والفنانون، والإعلام السمعي البصري والصحافة الوطنية الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير يتكون من السيدتين إلهام بوفتاس وبشرى لغويري والسيد سمير بلققيه
- ومشاركة السيدة الكبيرة التاجي، والسيد رشيد الفيلاي المكناسي
- تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:
- ✓ السيدة سلمى شمسي والسيد وائل بنعبد العالي: مقرران؛
- ✓ السادة: يحيى بوعيشة، عبد الحق منصف والأنسة سلوى شطيطة: التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من ولاية جهة فاس بولمان، ومجلس الجهة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، مشكورين، في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، وتروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرحلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة خارطة الطريق والتي من المزمع أن تقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

انتظم برنامج اللقاء في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح:

افتتح اللقاء بكلمة للسيد سمير بلفقيه الذي عمل على تقديم لمحة موجزة حول المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وتسليط الضوء على مهامه الاستشارية والاقتراحية وكذا دوره في تقييم السياسات العمومية للتربية والتكوين الهادف إلى الارتقاء بالمنظومة. كما أكد السيد سمير بلفقيه على أهمية اللقاء الذي يرمي إلى إغناء التقرير التحليلي واستشراف الحلول الممكنة من خلال مساهمة المشاركين والمشاركات.

تلتها كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي التي قدمت خلاصتها الأساسية السيدة إلهام بوفتاس، عضو المجلس. تناولت هذه الكلمة سياق اللقاء، باعتباره محطة من محطات البرنامج المرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، استنادا على المقاربة التشاركية من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. كما تضمنت هذه الكلمة تقديمًا للمجلس، بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكمة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحكومية المعنية بالشأن التربوي.

2. العرض التشخيصي:

قدمت السيدة بشرى لغويري عضوة المجلس، عرضا تركيبيا حول العناصر التشخيصية للمنظومة، التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا. وقد هم التشخيص أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية، على مستويات تعميم التعليم وتعبئة الموارد، الحكمة والتعبئة، وكذا بعض مخرجات التعليم وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

3. العرض الاستشراقي:

بعد تسجيل مختلف المداخلات التي أعقبت العرض التشخيصي، قدم السيد سمير بلفقيه مسير الجلسة عرضاً حول بعض المحاور الاستشرافية التي يمكن مناقشتها وإغناؤها من طرف مساهمات المشاركين والمشاركين سواء خلال اللقاء، أو عبر مساهمات مكتوبة، أو من خلال بوابة المجلس الإلكتروني.

4. ملاحظات واقتراحات حول اللقاء:

توزعت التدخلات على مختلف الهيئات المشاركة من الفاعلين، بما في ذلك النقابات والأحزاب السياسية والممثلين البرلمانيين، وأجمعت على تهمين اللقاء الجهوي ومبادرة المجلس باستشارة الفاعلين الجهويين والمحليين، مع الدعوة إلى:

- الاستمرار في سلوك هذا النهج؛
- تنظيم اللقاءات المقبلة في شكل ورشات تعميقاً للتواصل والنقاش؛
- توسيع الاستفادة من هذا الحوار الجهوي حتى يشمل باقي فاعلي المنظومة.

5. خلاصة تركيبية لقضايا التشخيص ومحاور الاستشراق

بخصوص القضايا والموضوعات المثارة في لقاء الحوار الجهوي، والمتعلقة بتشخيص منظومة التربية والتكوين، فيمكن عرضها حسب المحاور التالية:

5.1 قضايا وموضوعات التشخيص

1. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- التأثير السلبي للإخفاق في ضمان استمرارية التمدرس ومحاربة ظاهرة التكرار على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الفشل في البعد التربوي.
- استمرار الاكتظاظ بالجامعة على الرغم من حجم الميزانية التي خصصت للبرنامج الاستعجالي.
- ضعف جودة التعليم في ظل الخصائص الحاصل في الموارد البشرية وغياب تحفيزهم وهشاشة البنيات التحتية والاكتظاظ.
- التعليم الأولي وعلاقته بالهدر المدرسي.
- تعدد المتدخلين في التعليم الأولي في ظل مشاكل في التخطيط والتنفيذ والتقييم والمراقبة.

- غياب مسألة إدماج الشخص المعاق في مدرسة النجاح بالرغم من تواجد قوانين للتمييز الإيجابي.
- رغم ذكائهم، يترك الأطفال المدرسة لأسباب متعددة ترتبط أساسا بالمقررات والفضاءات وجودة التكوين وما تفرضه الخريطة المدرسية من إكراهات دون تمكن الأطفال من المكتسبات.
- غياب الديموقراطية بالمدرسة لأن المتعلم لا يشارك في الأنشطة المدرسية وفي تحديد نوعية التعلم.
- كره المدرسة من قبل التلاميذ ناتج عن عدم وجود وقت كاف لممارسة الأنشطة الموازية بالمدرسة.
- ضعف البنيات التحتية.
- نقص في الأطر التربوية يؤدي إلى الاكتظاظ وفقدان الجودة المطلوبة، فضاءات تربوية غير مشجعة مع تفشي ظاهرة العنف.
- كره الأطفال للمدرسة راجع لتكرار نفس المناهج التقليدية وممارسة القمع.

2. البرامج والمناهج والتكوينات:

- 200 ألف خريج من التعليم العالي لا يجدون مكانهم في سوق الشغل مع تسجيل تزايد في هذا العدد بمعدل 30 ألف خريج سنويا؛
- ضعف التمكن من اللغات وعدم التمكن من الحسم في مسألتين تدريسي اللغات ولغات التدريس.
- الانشطار والثنائية: تقسيم التعليم إلى قسمين (ديني تقليدي وعصري حديث)، تعتبر هذه المسألة دخيلة على الدول الإسلامية تفرز ثقافتين متعارضتين.
- اختلافات في المناهج وعدم مواكبتها للمستجدات.
- طول المقرر المدرسي وتركيز المناهج المدرسية على الكم وغياب الأنشطة في المقررات.
- ارتباك في اختيار البيداغوجيا التي يجب اعتمادها مع تدبب القرارات بهذا الشأن.
- إقرار الوزارة بالفشل في بيداغوجيا الإدماج وعدم إيجاد بديل لها.
- التحصيل بالنقط عوض التحصيل المعرفي.
- المراقبة المستمرة وانعكاساتها السلبية على التلاميذ الذين يتم استغلالهم من قبل المدرسين عبر فرض الساعات الإضافية.

3. الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:

- استهداف المدرسين وتحميلهم مسؤولية الفشل؛

- غياب للتكوين المستمر وإقصاء المدرسين من متابعة دراساتهم الجامعية. فلا يمكن تأهيل الفاعل التربوي دون تكوين مستمر أو تكوين أكاديمي (مشكل الترخيص الإداري)؛
- غياب لتقييم موضوعي يبرر الانتقالات وندرة التكوين المستمر (37 سنة من العمل بالفصل وتلقي تكوينين) وعدم إشراك الفاعلين باتخاذ إجراءات فوقية؛
- تقييم للمدرسين بعيد عن المصادقية، وترقيات لا تعمل على تحفيز الكفاءات.
- توجه مجموعة من الأطر نحو التعليم بسبب عدم وجود مجالات أخرى يمكنهم الاشتغال بها، وليس لاقتناعهم بمهنة التدريس.

4. حكاية منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- غياب للتدبير بالأهداف والتدبير بالتعاقد؛
- فشل البرنامج الاستعجالي رغم حجم الميزانية المخصصة له؛
- تدبب وارتباك ملحوظ في السياسات العمومية الهادفة لإصلاح المنظومة؛
- ضعف معدل الميزانية المخصصة لكل تلميذ (10 مرات أقل من البرتغال)؛
- صعوبة تطبيق الاستقلال المالي للجامعة؛
- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي وعدم تطبيق الزيادة ب 5% المقترحة في الميثاق؛
- عدم توفير البرنامج الاستعجالي لتكوينات تمكن من تأهيل العنصر البشري؛
- غياب للجسور والممرات بين قطاعي التربية والتكوين المهني.
- خصاص مهول في الموارد البشرية؛
- عدم مسايرة المدرسة للنمو الديموغرافي وتسبب هذا الأمر في مزيد من الاكتظاظ داخل الأقسام؛
- ارتجالية في تدبير الموارد البشرية؛
- نظرة تشاؤمية لأي إصلاح من طرف الفاعلين؛
- عدم تفعيل اللامركزية بسبب غياب الاستقلالية المادية.

5. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- إهمال لرياض الأطفال وتركها في يد القطاع الخاص الذي يسعى إلى الربح بالدرجة الأولى؛
- فوضى في تدبير ومراقبة القطاع الخاص؛
- غياب الجودة في ظل استخدام أطر تطرح حولها علامات استفهام.
- ضعف جودة التعليم بالقطاع الخاص؛

- في ظل عجز التعليم العمومي على توفير مقعد لكل طفل مغربي، قد أدى التعليم الخصوصي دوره في هذا المجال على الرغم من احتكار القرارات ببعض الجهات.

6. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة:

- عدم فاعلية البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة؛
- نظام عقيم للبحث العلمي يعيق حركية الأستاذ الباحث؛
- ضعف الإنتاج العلمي؛
- شح الميزانية المخصصة للبحث العلمي؛
- غياب للأولويات الوطنية في البحث العلمي.

7. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- تفشي ظواهر لأخلاقية وضعف مواكبة المدرسة؛
- ضعف التعبئة والتواصل حول المدرسة المغربية من قبل الفاعلين ونوعية المنتج الذي ننتظره منها؛
- عدم قدرة الجماعات الترابية على المساهمة في تمويل مشاريع إصلاح المدرسة المغربية؛
- فقدان المدرسة لهيبتها وتفشي سلوكيات لا مدنية وغير أخلاقية بسبب ما يشهده محيط المؤسسة من انحرافات؛
- تغيب التربية على القيم بالمدرسة المغربية وتفشي العنف (جنسا وجسديا) داخل المؤسسة.

8. منهجية الإصلاح التربوي

- عدم إيلاء التعليم الأهمية اللازمة تتجلى من خلال سياسات الإصلاح التجريبية؛
- لم يتم تطبيق سوى 20% من مضامين الميثاق؛
- فشل 26 إصلاح للتعليم في تأهيل المدرسة المغربية، الشيء الذي يؤكد مشكل التصور؛
- تراجع للمكتسبات: أي إصلاح في غياب جميع مكوناته وفي غياب حضور المفتشين والمؤطرين؛
- كثرة المشاورات دون التفعيل في الميدان. ما هي الاستراتيجيات الحقيقية للإصلاح؟
- أي مدرسة نريد؟ أي مدرسة لدينا أولا؟
- تعدد الإصلاحات دون معرفة الانتظارات؛
- إغفال العرض التربوي لهشاشة البنية التحتية؛
- ضرورة تنزيل الإصلاح على أرض الواقع؛

- مزاجية القرارات المتخذة وتسببها في هدم الإصلاح، غياب إصلاح مؤسساتي، غياب المحاسبة الحقيقية وعدم الإيمان بالتراكم ورصد المكتسبات.

9. قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي

- محدودية التعليم الأولي

10. مختلفات

- التشكيك في نوايا المجلس بسبب إعطاء ثلاث دقائق لكل متدخل لإبداء الرأي؛
- خرق المجلس لمبدأ المساواة بإقصائه لفئة كبيرة من موظفي التعليم العالي؛
- التشخيص المقدم لا يرقى إلى جسامه مسؤولية المجلس، حيث تطرق إلى نقاط محدودة، وأهمل إشكاليات كبيرة، مثل الاهتمام بالجودة، والتوجيه التربوي؛
- جامعة القرويين غير ممثلة بالمجلس رغم ضمها لخمس كليات؛
- تشخيص يتعالى على واقع التلميذ وواقع العملية التعليمية وواقع المدرس والتأطير وارتباط هذا الأخير بالترقية؛
- إغفال التعليم الأصيل وعدم إيلائه عناية كبيرة؛
- إقصاء تمثيلية الطلبة والتلاميذ من المجلس؛
- من الأفضل الاشتغال في شكل ورشات.

في حين، تتمثل القضايا الاستشرافية في مجموعة من المقترحات والأفكار التي ترمي إلى الرفع من أداء المنظومة وتحسين أوضاعها.

5.2 مقترحات استشرافية

1. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- تعميم التعليم الأولي وتوحيد الروافد وربطها بالتعليم الابتدائي؛
- ضرورة القطع مع الممارسات التي تخل بالجودة مثل النجاح بالعبث؛
- ضرورة وجود آليات لإدماج الشخص المعاق في المدرسة؛

- مأسسة الدعم لتفادي الهدر المدرسي؛
- إجبارية التعليم الأولي وإسناده لذوي الكفاءات؛
- جعل المتعلم في صلب الاهتمام من قبل المدرس والإدارة التربوية.

2. البرامج والمناهج والتكوينات:

- الإسراع في عملية مراجعة المناهج والبرامج مع التركيز على القراءة والكتابة والرياضيات مع تبسيط المقررات لتمكين التلاميذ من مسايرتها؛
- تعميم اللغة الأمازيغية؛
- مراجعة الزمن المدرسي؛
- التركيز على الكفايات الأساسية؛
- الحث على التدريس باللغة العربية في التعليم الجامعي؛
- ضرورة مراجعة المناهج والبرامج والنظر في مسألة تعددها؛
- إصلاح المناهج من خلال بيداغوجية ملائمة، توفير شروط تطبيق البيداغوجيا الفارقية، مراجعة المقررات مع ما يتناسب مع الزمن المدرسي، إعادة الاعتبار للأنشطة التطبيقية، توفير الوسائل الديداكتكية. وتخفيف الحمولة المعرفية لتطوير أساليب التقنين، استعمال التكنولوجيا الحديثة؛
- توجيه التلاميذ نحو التكوين المهني باعتبار آفاقه المستقبلية وليس حلا لمشكل الهدر المدرسي؛
- التمسك باللغة العربية كلغة للتدريس؛
- مراجعة المناهج والبرامج بشكل يواكب متطلبات العصر؛
- ضرورة مسايرة المناهج لتطور المتعلمين حالياً؛
- تشجيع التوجيه نحو التكوين المهني؛
- إجراء استفتاء حول اللغة للحسم في لغة التدريس واللغات الأجنبية؛
- تحريك الجانب الإبداعي عند التلاميذ من خلال التعليم الفني والتشكيلي، مع الربط بين الفن والواقع لدى الأطفال؛
- مراجعة المضامين وضمان الانفتاح والإبداع مع تخصيص حيز للأنشطة الموازية؛

- اعتماد الكتاب الوحيد مع التخفيف من كثرة المقررات وبرمجة حصص للأنشطة الموازية؛
 - التوفيق الإيجابي بين الأصالة والمعاصرة؛
 - إدراج المكونات الأخلاقية والهوية والاختيارات؛
 - تأهيل المناهج والبرامج بشكل يساهم في إعداد الفرد لكي يشارك في بناء المجتمع؛
 - إنتاج مواد سمعية-بصرية ونشرها بالويب لتمكين التلاميذ من استعمالها والنقص من التباين الحاصل بين الواقع المجتمعي والبرامج.
3. **الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:**
- ضرورة احترام وإعادة الاعتبار للمدرس، وللمدرسة وللعاملين بالمؤسسات التعليمية.
 - ضرورة التحسيس بأهمية أدوار المدرسين والمدرسات.
 - ضرورة معالجة الملفات المطلوبة؛
 - ضمان التكوين المستمر للأطر؛
 - وضع نظام أساسي جديد للأطر التربوية؛
 - زيادة عامة في الأجور وفك معضلة الترقية ومحاربة التعسفات الإدارية ورد الاعتبار المعنوي للفاعلين وحرمة المؤسسات؛
 - ضرورة مراجعة الترقية وتحفيز رجال ونساء التعليم الذين يضطرون للعمل بالقطاع الخاص؛
 - ضرورة إعادة الاعتبار للأساتذة الأكفاء؛
 - إعادة النظر في التكليف بالمهام، التدقيق في المهام والمحاسبة؛
 - ضرورة حل إشكالية انقراض المفتشين؛
 - إعادة الاعتبار للمدرسة والمتعلمين؛
 - إعادة النظر في الموارد البشرية التي تتكلف بالتدريس خصوصا في حالة مرض بعض المدرسين.
 - إمكانية الاستفادة من المدرسين المتقاعدين.
 - تحفيز المدرسين ماديا ومعنويا.

- توفير التكوين لجميع الفاعلين.
- رد الاعتبار لرجل التعليم والارتقاء بمهن التربية التي تعاني من كثرة المهام وتداخلها؛
- توفير التكوين المستمر للأساتذة لتمكينهم من الوسائل التكنولوجية الحديثة مع تحفيزهم ماديا ومعنويا؛
- تخصيص حصص للأنشطة الموازية لما لها من دور كبير في القضاء على السلوكيات غير التربوية؛
- التأكيد على أهمية العنصر البشري في تحقيق الإصلاح وبالتالي الازدهار للوطن؛
- إحداث مراكز لتنمية الكفاءات.
- الابتعاد عن الانتقام في تدبير المؤسسات التعليمية والحرص على توافق الفاعلين واعتماد المهنية في التقييم.
- ضرورة ربط الترقية بالمرادودية والإبداع لتحفيز المدرس والتشجيع على التكوين الذاتي.

4. حكامه منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- ضرورة استكمال تفعيل اللامركزية واللامركز، وربط المسؤولية بالمحاسبة وتتبع منتوج المدرسة المغربية مع الحرص على استقلالية تدبيرها وإعطاء مزيد من الصلاحيات للنيابات والجهة؛
- تطوير أداء المراكز الجهوية للتربية والتكوين؛
- الربط بين التربية والتكوين المهني باعتباره مسلكا مندمجا في المنظومة؛
- ضرورة التسريع في تنزيل أجهزة التقييم وخلق فروع لها على مستوى الجهات والأكاديميات؛
- ضرورة إشراك الفاعلين بالميدان وإيلاء الأولوية للمؤسسة التربوية؛
- تخصيص صلاحيات أوسع للنيابات؛
- الانخراط في العالم الرقمي ومواكبته بالأجهزة اللازمة؛
- تفعيل مختلف اتفاقيات الشراكة وترسنة القوانين اللازمة؛
- تشريع القوانين اللازمة لإصلاح النظام الأساسي (كمحور عاشر)؛

- تغيير هيكلية الإدارة التربوية؛
- إعادة النظر في التقييم وأخذ رأي مديري المؤسسة؛
- تفعيل مجالس تدبير المؤسسة؛
- ضرورة دعم الإصلاح بالميزانيات اللازمة؛
- تعزيز التواصل بين المدرسة والفاعلين؛
- الحرص على التقييم والاستقلالية في التدبير والاستمرارية في السياسات الإصلاحية مع الانخراط في التنمية وتوفير التمويل اللازم والمجانية في التعليم؛
- تشكيل الإدارة التربوية بالجهة على هيئة نظيرتها بالإدارة المركزية؛
- الإصلاح من خلال رؤية شمولية للمنظومة، وضبط المساطر والقوانين مع تفعيل المحاسبة؛
- تحديد معايير وطنية للجودة المطلوبة؛
- ضرورة تفعيل النصوص القانونية مع تبسيط للمساطر.

5. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- ضرورة الحرص على تكامل القطاع الخاص مع التعليم العمومي خصوصا في مجال التعميم؛
- إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالتعليم الخاص (04.00، 05.00، 06.00) وإخضاعه للضرائب؛
- اعتبار القطاع الخاص شريكا في المنظومة، لكنه من الضروري دعمه ومواكبته ومحاسبته.

6. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة :

- ضرورة إخراج قانون يؤطر البحث العلمي بعيدا عن الميولات السياسية؛
- تجنب البحث التربوي الذي يعرقل العمل بالمؤسسات؛
- تأهيل البنية التحتية للنهوض بالبحث العلمي وتحفيز الباحثين من خلال ربط البحث بالترقية؛
- ربط البحث العلمي بالإنتاج والمردودية؛

- ضرورة وجود رؤية وطنية لتحديد المجالات الأولوية للبحث العلمي في ظل الشراكات المستقبلية عوض الخضوع لأولويات الممولين.

7. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- إشراك آباء وأولياء التلاميذ لتحمل مسؤولياتهم تجاه المدرسة؛
- أهمية الأندية التربوية في التربية على القيم ومحاربة العنف بالمدرسة؛
- إعادة الاعتبار للمدرسة المغربية مع إعطاء مكانة خاصة لتلقين السلوكيات المدنية؛
- ضرورة تخصيص حصص للأنشطة الموازية؛
- ضرورة إشراك الفاعلين والانفتاح على الهيئات التي تشتغل على الطفولة والشباب؛
- ضرورة إعادة الثقة في المدرسة والفاعلين التربويين والحفاظ على كرامتهم؛
- تفعيل الأندية التربوية مع تقليص الحصص الرسمية وتعويض البعض منها مع النظر في إمكانية توظيف متخصصين في التنشيط وتوفير الدعم النفسي؛
- تعزيز التواصل بين المدرسة والأسر؛
- الحث على تلقين والاعتزاز بالقيم الدينية الإسلامية.

8. منهجية الإصلاح التربوي:

- اعتبار الإصلاح شأنًا وطنيًا بعدم إخضاعه لمزاجية القرارات السياسية؛
- العمل بمشروع القسم واستقلالية المؤسسة ماديا، وملازمة المستجدات التربوية (من قبيل برنامج مسار) بالبنيات والتجهيزات الضرورية.

9. قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي:

- احترام خصوصيات الجهة في بلورة وتنزيل الإصلاح؛
- ضرورة مواكبة التلاميذ القاطنين بالداخليات بمرافقين تربويين؛
- ضرورة التوفر على نماذج متعددة للمدرسة لضمان انخراطها في المحيط؛

- ضرورة تجميع المدارس وجعلها مركبات سوسيو-تربوية أي خلق مدارس جماعية تحل إشكالية الأقسام المشتركة وتوفر موارد مادية وبشرية مشتركة مع الاهتمام بالمراقبة والتأطير. من إيجابيات هذه العملية استغلال وقت فراغ المتعلم وتربيته على القيم.
- إصلاح الإشكاليات المتعلقة بالقرى؛
- تفعيل الصحة المدرسية.

10. مختلفات

- تشخيص المنظومة: ضرورة القيام بتحليل أعمق لمعرفة مكان الداء؛
- ضرورة نزول المجلس إلى الميدان لتفقد معاناة المدرسين.

6. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة موجزة للسيد سمير بلقفيه، استهلها بتجديد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركين ولكل من ساهم في إنجاح هذا اللقاء. كما أخبر المشاركين والمشاركات بالمآل المخصص لنتائج اللقاء الجهوي باعتباره حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.

7. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأطيره:

بناء على استمارة مركزة لتقييم اللقاء، تم اعتمادها من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي، أمكن استخلاص المعطيات التالية:

- تمكن فريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي من توفير شروط إنجاح اللقاء؛
- المناخ الإيجابي الجيد الذي ساد أشغال اللقاء من مرحلة التسجيل إلى غاية اختتام اللقاء؛
- احترام البرمجة الزمنية للقاء وتسيير المداخلات والجلسة بشكل جيد؛
- تسجيل ارتسام أولي إيجابي من طرف المشاركين والمشاركات؛
- تأكيد الأعضاء المؤطرين للجلسة على ضرورة خضوعهم لتكوين مسبق لتملك مضامين العروض المقدمة في اللقاء.